نعـــم للتعـديـــ

على طريق تطوير التجربة الديمقراطية

تمثل التعديلات الدستورية التي أقرها المؤتمر الشعبي العام برئاسة فخامة الأخ علي عبدالله صالح- رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام- والمنظورة الآن أمام مجلس النواب للبت فيها، تمثل خطوة جديدة ضمن خطوات تطوير النظام السياسي التي تكمل ما تم من تطوير في محطات سابقة ضمن نظامنا الديمقراطي الذي بدأ مع قيام الجمهورية اليمنية:

عبدالفتاح الأزهري

هذه التعديلات الدستورية تشمل في الحقيقة أهم العناوين والبنود التي دار حولها النقاش والتداول عبر سنوات ماضية، حتى أضحت بشكلها الحالي مطلباً لجميع الأطراف من أحزاب وتنظيمات سياسية بمختلف ألوانها وتوجهاتها، والتي تتركز في عدد من المجالات في مقدمتها المقترح الخاص بتطوير السلطة التشريعية باعتماد نظام المجلسين «الغرفتين» وكذا الانتقال إلى نظام الحكم المحلي واسع الصلاحيات، وتعزيز فرص مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة وبما يكفل اسهامها في بناء المجتمع وتقدمه، إضافة إلى المقترح الخاص بتحديد مدة رئيس الجمهورية والذي طالب بتعديلها من سبع سنوات إلى خمس سنوات.

حيث أوضح مشروع التعديلات الموقع أيضاً من ثلثي أعضاء مجلس النواب بيان واسباب طلب تعديل الدستور والمواد التي شملها طلب التعديل سواءً بتعديل صيغة بعض المواد القائمة أو إضافة مواد جديدة وفقا للمادة (١٥٨) من الدستور.

وليس بجديد اليوم القول إن تلك التعديلات الدستورية المقترحة، هي أصلاً ثمرة لمطالبات واتفاقات وتفاهمات بين الأحزاب والتنظيمات السياسية الممثلة في البرلمان ومعها بعض الأحزاب الأخرى خارج البرلمان.. غير أن الغريب في الأمر إعلان أحزاب (اللقاء المشترك) رفضها لتلك التعديلات رغم أنها كانت طرفاً من ضمن الأطراف التي نادت وطالبت بها، قبل أن تعود اليوم وتمارس تشددها المعهود في مواقفها بطريقة مؤسفة وبأحاديث مليئة بالتضليل والمغالطات والتنصل المستمر عن العهود والاتفاقات بينها وبقية الأطراف الأخرى، لا لشيء سوى استمرائها على نهجها المعهود بالسير دائماً باتجاه المزايدات والكيد السياسي، حتى وإن كان ذلك على حساب المشاريع الوطنية الكبيرة التي لا تلقي لها بالا على الاطلاق.

مسيرة التطوير

وشمل مشروع التعديلات الدستورية ضمن ما شمل العديد من القضايا والعناوين المهمة والكبيرة والتي ظلت الساحة السياسية تناضل من أجلها ردحاً من الزمن منذ البواكير الأولى للتجربة الديمقراطية والتي حققت خلال محطاتها السابقة جملة من التعديلات التي أسهمت في تطوير الديمقراطية اليمنية والتي مازالت بحاجة إلى المزيد من التطوير عبر التعديلات التي من شأنها ايجاد المعالجات اللازمة لأي اختلالات وعلل، وتجاوز كل السلبيات السابقة والانتقال إلى مراحل أكثر ايجابية تناسب تجربتنا الديمقراطية وخصوصيتها على كافة الصعد والمجالات.

وبالنظر إلى المقترح والتعديل الخاص بتطوير السلطة التشريعية باعتماد نظام المجلسين وإنشاء غرفة ثانية في السلطة التشريعية، والمرتكز أساساً على المادة (٦٢) من الدستور، فنجده يهدف أساساً إلى إحداث تطوير مهم للبناء المؤسسي الدستوري للسلطة التشريعية، وهو ترجمة للهدف الذي كان مطروحاً عند إجراء التعديل الدستوري الأخير في عام ٢٠٠١م، إضافة إلى توسيع دائرة المشاركة في اتخاذ القرار وتطوير عملية التشريع، دون أن ينقص ذلك من مكانة ومهام وصلاحيات مجلس النواب الذي يبقى وحده من يمارس الرقابة على الحكومة ومحاسبتها وفقاً للدستور بوصفه المجلس المنتخب مباشرة من الشعب.

وضمن المقترحات التي شملها المشروع نجد مقترح التعديل الخاص بالانتقال إلى نظام الحكم المحلي واسع الصلاحيات، يأتي في الأساس ليكمل ما بدأناه في هذا المجال عبر مراحل سابقة.. حيث يهدف إلى تطوير المجالس المحلية عما هي عليه الآن وذلك باعتماد نظام يتيح للمواطنين إدارة شؤونهم العامة المحلية بأنفسهم في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والخدمية عبر مجالس محلية تتمتع بسلطة اتخاذ القرار في الشأن المحلي.

تمكين المرأة

أما التعديل المقترح بمنح المرأة (٤٤) مقعداً في البرلمان نظام «الكوتا» فهو المقترح الذي يمثل التطلع والطموح ليس للمرأة وحسب بل شقيقها الرجل على حدٍ سواء، والذي كان ومايزال يمثل المطلب الملح بإجماع كامل من ألوان الطيف السياسي والذي أشبعناه بالمؤتمرات والندوات والدراسات والبحوث من أجل أن تجد المرأة حصة لها داخل البرلمان، بعد أن أثبتت تجربتنا وبما لايدع مجالاً للشك أن حظها معدوم تماماً في مزاحمة أخيها الرجل عبر التنافس الانتخابي المباشر، لأسباب عدة تتعلق بالتركيبة الاجتماعية ونظرة النخب السياسية الذكورية الضيقة تجاه المرأة وغياب «الشجاعة» اللازمة للدفع بالمرأة من أي حزب أو تنظيم سياسي للتنافس مع المترشحين، حيث تسود الفكرة الغالبة بأن ذلك محاولة خاسرة سيفقد معها هذا الحزب أو ذاك فرصته في التنافس حيث تعتبر في نظرهم دائرة «محروقة»، ليجيئ هذا المقترح بالتعديل ويعالج المشكلة ويفتح الباب أمام المرأة لدخول البرلمان بحجم مناسب بعيداً عن تلك النظرة الذكورية الضيقة السائدة في مجتمعنا وبين النخب السياسية على حدٍ سواء.

مطالب ملحة

وبالنظر أيضاً لمقترح تعديل المادة (١١٢) من الدستور بتحديد فترة الرئاسة بخمس سنوات وإلغاء الدورتين المنصوص عليهما سابقاً، فهو بدوره أيضاً جاء بعد دراسات ومناقشات مستفيضة ومن أجل أن يناسب ويواكب ظروف وخصوصية بلادنا وليسد العديد من الثغرات والاختلالات التي يمكن أن تبرز في حال استمرار نظام الدورتين المعمول به سابقاً لاعتبارات مختلفة- تضيق المساحة لتناولها بالشرح والاستفاضة، خاصة وأنها واضحة ومعروفة لدى قطاع عريض من أبناء الوطن وممثليهم في مجلس النواب.

وإذا برزت- كما هو متوقع- بعض التحفظات من جماعة «المشترك» تحديداً فنذكرهم أولاً أن تحديد فترة الرئاسة بدورتين هو كان في الأصل الفكرة التي اقترحها وتبناها فخامة الرئيس نفسه، ولا يمنع على الاطلاق أن تقتضي دواعي تطوير تجربتنا الديمقراطية ونظامنا السياسي تبني مثل هذا المقترح بتحديد فترة الرئاسة بخمس سنوات خاصة وأنه لم يمنع أو يغلق الباب أمام أي شخص للترشح للرئاسة طالما استوفى الشروط المنصوص عليها في الدستور.

كما ينبغي التأكيد هنا وبشكل جلي أن علينا أن لا ندعي أن تجربتنا الديمقراطية قد وصلت مبتغاها بل ستظل تتجدد وتتطور بين محطة وأخرى وبما يناسب خصوصية بلادنا، فلكل دولة خصوصيتها وتجربتها التي تناسبها، فهناك دولة لها نظام رئاسي بسبع سنوات وآخرى بخمس سنوات وغيرها دون تحديد فترة زمنية، بينما نجد دولة رئاستها شرفية وحاكمها الفعلي رئيس الحكومة، وحتى في الأنظمة الملكية نجدها تختلف فمنها ملك يملك ويحكم، وأخر ملك يملك ولا يحكم.. وإذا تطرقنا إلى التجارب والأنظمة السائدة في الغرب أوروبا مثلاً- لوجدنا في كل دولة نظاماً خاصاً بها يختلف عن الأخرى لكن الجميع تحت المظلة الديمقراطية.

وهو ما تنهجه بلادنا عبر تجاربها العديدة وصولاً إلى نظام يناسب خصوصيتها محكوم بالنهج الديمقراطي والتداول السلمي للسلطة والحكم وإدارة البلاد.

التعديلات المقترحة ثمرة مطالبات واتفاقات كافة الأحزاب

المشترك يتنصل عن التعديلات كما تنصل عن كل الاتفاقات السابقة

تطوير المؤسسة التشريعية وتمكينٍ المرأة سياسياً مطالب شعبية

الفعاليات الوطنية تؤيد وتبارك إجراء التعديلات الدستورية والانتخابات..
ويعتبرون ذلك التزاماً بالوعود التي قطعها

سياسيون لـــ تطويـــر النظـام السيـاســ

قال عدد من أعضاء مجلس الشورى: إن التعديلات الدستورية ضرورية لتطوير النظام السياسي وتجذير النهج الديمقراطي في بلادنا.. أكدوا لـ«الميثاق» أن هذه التعديلات جاءت في الوقت المناسب لترسيخ دعائم الوحدة والأمن والاستقرار وإفساح المجال لمشاركة كافة شرائح المجتمع في صنع القرار وخدمة قضايا الأمة.

وطالبوا من أحزاب اللقاء المشترك وبقية الأحزاب وكافة شرائح المجتمع دعم التعديلات الدستورية بعيداً عن المناكفات السياسية، وقالوا: إن الطريق للحكم هو صندوق الاقتراع وليس بتزييف وعي الناس وإثارة الشارع كما يدعي البعض قدرته على إثارته، وأشاروا إلى أن الصندوق هو السبيل الوحيد للوصول الى الحكم والتداول السلمي للسلطة.. إلى التفاصيل

عارف الشرجبي

□ وفي هذا السياق يقول منصور عبدالجليل عضو مجلس الشورى: إن التعديلات الدستورية المزمع إجراؤها ضرورة حتمية لتطوير النظام السياسي وترسيخ النهج الديمقراطي وتوسيع المشاركة الشعبية في صنع القرار.

وأضاف: لقد لامست هذه التعديلات أهم متطلبات المرحلة المقبلة سواء فيما يتعلق بتوسيع مشاركة المرأة الى جانب أخيها الرجل في الرقابة والتشريع في البرلمان من خلال تخصيص (٤٤) مقعداً لها بنظام «الكوتا» أو بتفعيل صلاحيات الحكم المحلي ونقل معظم صلاحيات الحكومة المركزية الى الوحدات الإدارية في المحافظات والمديريات وإعطائها حق تنفيذ المشاريع وإعداد الموازنات المحلية والتخطيط والرقابة على عمل المكاتب التنفيذية وغيرها من الصلاحيات التي شملتها التعديلات بما فيها حق إنشاء الشرطة المحلية، وفيما يتعلق بنظام الغرفتين من البرلمان قال عضو مجلس الشورى: إن هذا الأمر لابد منه منذ فترة بحسب البرنامج الانتخابي للأخ رئيس الجمهورية علي عبدالله صالح الا أن المماحكات السياسية من بعض الاحزاب قد أعاق هذا الأمر وهو ما يجب أن نتنبه له وأن نمضي في التعديلات كونها تخدم المصالح العليا للوطن.

وشدد منصور عبدالجليل على ضرورة اختيار المرشحين الأكفاء في المجالس المحلية أو مجلسي النواب والشورى لأن حسن الاختيار سوف يجعل من هذه المؤسسات أداة فاعلة في خدمة الوطن والمواطن .. لافتاً الى أن كثيراً من أعضاء المجالس المحلية في الفترة الماضية لم يكونوا عند المستوى بل بعضهم عمل لصالح نفسه فأثر سلباً على أدائها وعلى قناعة الناس بأهميتها.

لا وصي على الشعب

□ وفيما يتعلق بتعديل المادة (١١٢) من الدستور والمتعلقة بفترة حكم رئيس الجمهورية فقد قال منصور عبدالجليل: إن تحديد مدة الرئيس بدورتين انتخابيتين يعد تقييداً ظالماً لإرادة الشعب في اختيار من يحكمه.. لافتاً الى أن كثيراً من الدول في العالم المتقدمة لا تقيد فترة الرئيس بمدة محددة وجعلت الصندوق هو الحكم لمن يريد أن يرشح نفسه لهذا المنصب، واستغرب من تصرفات أحزاب المشترك المعارضة لهذه التعديلات بدوافع شخصية ومماحكات حزبية لا تخدم مصلحة الشعب وأكد أن عدم تقييد مدة منصب الرئيس بفترة معينة لم يكن من أجل شخص معين بل احترام لحرية الشعب والاحتكام لإرادته في اختيار الشخص الذي يثق به، مذكراً بموقف الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر وعبدالمجيد الزنداني في الانتخابات الرئاسية التي جرت في ٢٠٠٦م عندما اختارا ورشحا فخامة الرئيس علي عبدالله صالح ولم يختارا أياً من المرشحين الآخرين بمن فيهم مرشح اللقاء المشترك، وذلك لأن الشيخين الاحمر والزنداني غلبا مصلحة الوطن ولم يغلبا المصلحة الحزبية، وهذا يحسب لهما متمنياً على كل فرقاء العمل السياسي في الساحة الوطنية أن يحذوا حذوهم في الابتعاد عن المناكفة والمكايدة السياسية التي لا تجلب الا الدمار، وقال منصور عبدالجليل: عليهم أن يدركوا أن الوطن للجميع وليس حق هذا الحزب أو ذاك، فليس لأي حزب أو جماعة فرض الوصاية على الشعب لأن هذا العمل سينعكس بالدرجة الأولى على تلك الاحزاب وعلى الوطن بشكل عام.

□ من جانبه يقول عضو مجلس الشورى يحيى الحباري: إن التعديلات الدستورية جوهرية في تطوير النهج الديمقراطي والنظام السياسي بشكل عام.. وأضاف: نعلم أن هذه التعديلات قد أعدت من قبل نخبة من المتخصصين في الشأن السياسي والقانوني والدستوري وجميعهم يمنيون يحبون وطنهم والتقليل من أهمية التعديلات أو أنها مفصلة حسب الأهواء كما تدعي بعض الأحزاب أمر غير صحيح ومردود على مدعيه.. وتساءل الحباري قائلاً: ما المانع أن يخصص (٤٤) مقعداً للمرأة في البرلمان سيكون لها حضور سياسي وتشريعي وأن يتاح لها المجال في خدمة الوطن، وما المانع أن يكون البرلمان مكوناً من غرفتين من النواب والشورى، وما المانع من نقل صلاحيات الحكومة المركزية الى الوحدات الإدارية مع الاحتفاظ بحق الرقابة عليها للتأكد من حسن الأداء .. مؤكداً بأن كثيراً من المواد المطروحة للتعديل كانت

المشاركة أو المقاطعة يمثـــ فشل «المشترك» في فهم قـــ

أن تشارك الأحزاب والتنظيمات السياسية على الساحة في الانتخابات النيابية القادمة أو تقاطعها فهي في كلتا الحالتين تمارس حقها الديمقراطي الذي كفله لها الدستور والنظام الديمقراطي الذي يمثل النهج الذي اختطه واختارته الجمهورية اليمنية نظاماً للحكم والتداول السلمي للسلطة.

وبالطبع ليس من حق أو مقدور أي طرف كان أن يطالب أي حزب أو تنظيم سياسي بالمشاركة في الاستحقاق الديمقراطي الانتخابي القادم أو مقاطعته والخروج عنه كون ذلك حقاً خاصاً وداخلياً مهما كان وزنه أو حجمه السياسي أو تأثيره على الشارع وعلى العملية الديمقراطية.

أسامة الشرعبي

لكن الواجب الوطني يدعونا وبكل إخلاص- خاصة ونحن على أعتاب محطة ديمقراطية جديدة قادمة- أن نعمل جميعاً من أجل الدفع بكل ما يسهم في تطوير وترسيخ تجربتنا الديمقراطية وتقديم النصح والرؤى لكافة الأطراف بعيداً عن أي توجهات ضيقة لا ترتقي إلى المصلحة الوطنية العليا.

وعطفاً على ذلك.. فإن المشهد السياسي الراهن في بلادنا والمتأهب لمرحلة تاريخية حساسة، اكتسب أهميته ودلالاته في الأساس من كونه توجهاً شعبياً وجماهيرياً كامل الإجماع يتمثل في الانحياز التام لإجراء الانتخابات النيابية القادمة في موعدها المحدد في السابع والعشرين من أبريل ٢٠١١م القادم.. وهو المطلب الوطني الملح الذي استجاب له المؤتمر الشعبي العام بدون تردد بعد أن استنفد كل جهوده وطاقاته في استمالة الآخرين للانحياز لهذا الخيار دون جدوى، ما دفعه أن يتقدم كحزب وطني كبير وصاحب أغلبية في البرلمان لتحمُّل هذه المهمة، التي مازال الباب مشرعاً ومفتوحاً أمام الجميع، مدعماً ذلك بتقديم طلبه ومعه عدد من أعضاء الأحزاب الأخرى بتعديل عدد من